

في الرجلين ولما في قضاء الديون فدين كل غريم بمنزلة
سهم كل وارث في العمل ومجموع الديون بمنزلة التصحيح

سهم كل وارث في العمل ومجموع الديون بمنزلة التصحيح

فصل في الخارج من صالح علي بن أبي طالب من التركة
سهمه من التصحيح ثم قسم باقي التركة على سهام البنين
كزوج وإتم وصغير فصالح الزوج على ما في ذمته من كل

وضوح من البنين فيقسم باقي التركة بين الأعمش والقاسم
أثلاثاً بقدر سهامهما سهمان للأعمش وسهم للقاسم

باجازته الرد ضد العول ما فضل عن فرض
ذوي الفروض وكما سبق له

ذوي الفروض وكما سبق له
ذوي الفروض بقدر حضورهم

الزوجين وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم
في دين ثابت رضي الله عنه الفاضل لبيت

المال وبه أخذ مالك وإك في سهمهم مثل